الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية
The Arab Network for the Study of Democracy

YOHR
المرصد اليمني لحقوق الإنسان

المشاركة السياسية في اليمن

السبيل لتجسيد حكم الشعب للشعب بالشعب

إعداد

عادل مجاهد الشرجبي

محمد أحمد المخلافي

يونيو
2008

YOHR

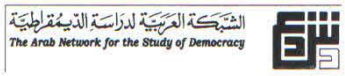

المشاركة السياسية في اليمن

السبيل لتجسيد حكم الشعب للشعب بالشعب

إعداد

عادل مجاهد الشرجبي

محمد أحمد المخلافي

رقم الإيداع بدار الكتب
(٥٧٣)

يونيو
٢٠٠٨

رقم الإيداع بدار الكتب
(٥٧٣)

تأسيس الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية وأهدافها:

تأسست الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية بمبادرة من مجموعة من الباحثين والناشطين العرب، من لبنان، اليمن، البحرين، مصر، الجزائر، والمغرب.

تعنى الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية برصد عملية التحول الديمقراطي في البلدان العربية، وتحليلها، ومقاربة قضية النوع الاجتماعي بوصفها مكوناً هاماً من مكونات التحول الديمقراطي، وهي تسعى إلى تحقيق هذه الغاية من خلال الأنشطة التالية:

1

دراسة التحول الديمقراطي، وتحليل مساراته، من خلال دراسات حالة تعرض تجارب دول عربية مختلفة.

تنظيم منتديات حوار تهدف إلى إشراك المواطنين في التفكير في السياسات العامة، والتداول حول الخيارات المطروحة للتعامل مع المشكلات العامة.

تبادل خبرات العمل الديمقراطي بين الباحثين العرب من جانب، وبينهم وبين زملائهم من مختلف مناطق العالم من جانب آخر.

تسعى الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية لإطلاق مبادرة لقياس الديمقراطية في البلدان العربية السبع، التي ينتمي إليها مؤسسوها، بالتعاون مع المعهد الدولي للحوار الدائم (IISD)، ومؤسسة كيترينج (Kettering Foundation)، وعدد من المؤسسات غير الحكومية العربية والدولية.

المحتويات

		الصفحة
مقدمة		٣
	التحول الديمقراطي	٣
	واقع المشاركة السياسية في اليمن	٤
	إطار لمناقشة المشاركة السياسية	٥
المقاربة الأولى: المشاركة عبر الأحزاب السياسية والعمليات الانتخابية		٧
	ماذا يقول المؤيدون	٧
	ماذا يقول المعارضون	٧
	ما الذي يجب عمله	٨
	تسوية بين النتائج الإيجابية والسلبية المحتملة	٩
المقاربة الثانية: المشاركة عبر وسائل الإعلام وتوسيع حرية الرأي والتعبير		١٠
	ماذا يقول المؤيدون	١٠
	ماذا يقول المعارضون	١٠
	ما الذي يجب عمله	١١
	تسوية بين النتائج الإيجابية والسلبية المحتملة	١٢
المقاربة الثالثة: إصلاح السلطة المحلية		١٣
	ماذا يقول المؤيدون	١٣
	ماذا يقول المعارضون	١٣
	ما الذي يجب عمله	١٤
	تسوية بين النتائج الإيجابية والسلبية المحتملة	١٤
الخاتمة		١٥
جدول مقارنة الخيارات		١٦

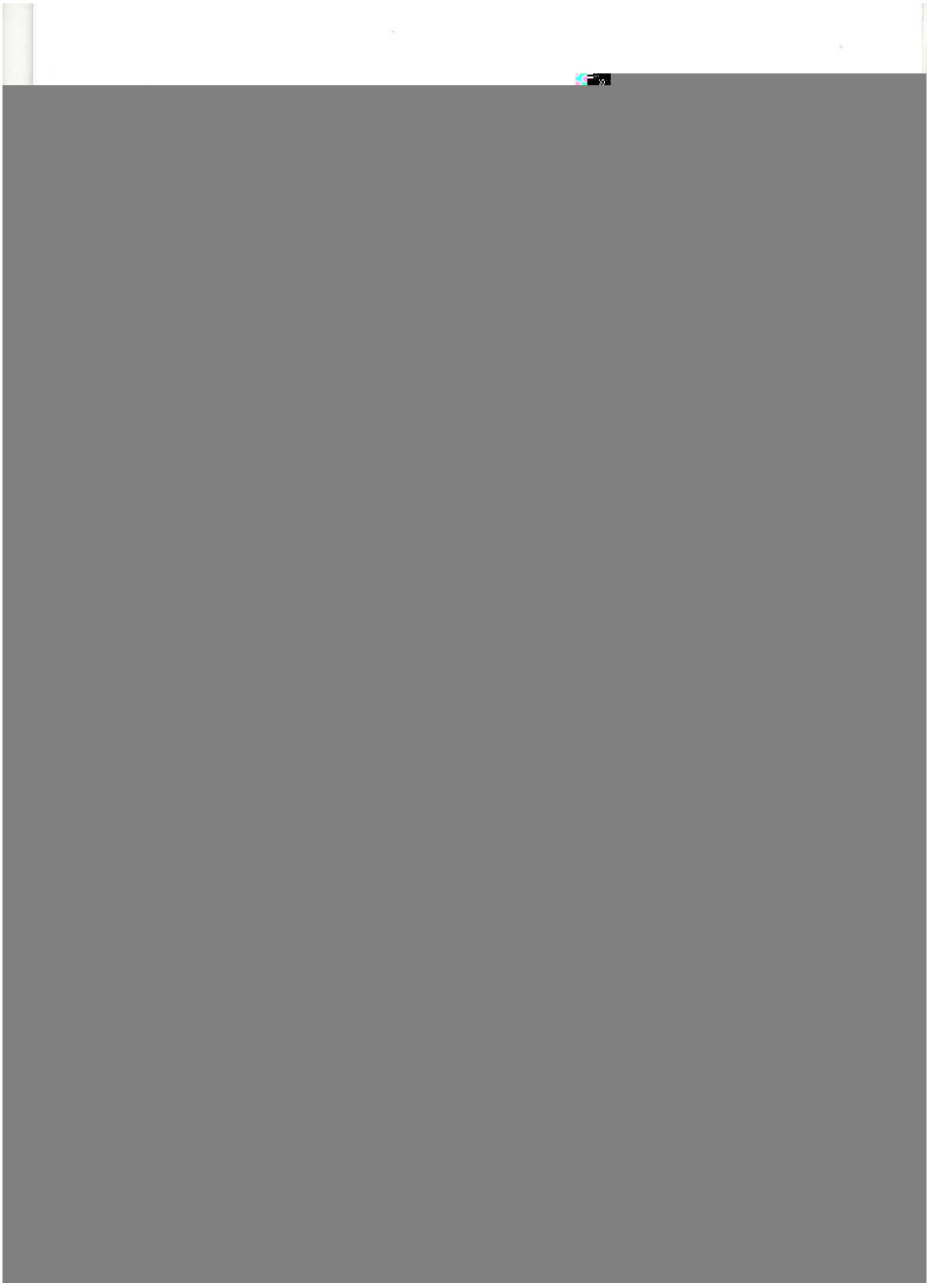

العمليات الانتخابية، والانخراط في عمليات صناعة القرار، وفي أعمال المعارضة، وتوقيع العرائض signing petitions، وفي المظاهرات والأعمال الاحتجاجية.

مع ذلك فإن كثيراً من الدراسات والملاحظات تشير إلى تدني مستوى المشاركة السياسية للمواطنين، فعدد المواطنين المنتمين للأحزاب السياسية (باستثناء الحزب الحاكم) محدود، وتكاد تكون عضوية الأحزاب اليمنية محصورة على المواطنين الذكور، ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة تحتكرها الحكومة، وتنظيم المظاهرات والأعمال الاحتجاجية والمشاركة فيها يكاد يكون محظوراً على مستوى التشريع والممارسة، وتكاد النساء أن يكن مستبعدات تماماً من المشاركة في صناعة القرارات العامة، وأليات مشاركة المواطنين في صياغة السياسات العامة محدودة كماً وكيفاً، ولا تتوفر للمواطنين آليات ملائمة للحصول على المعلومات المتعلقة بممارسة الحكومة لأعمالها، فالحكومة تعتمد مبدأ التعتيم وغياب الشفافية، بما يحول دون قدرة أحزاب المعارضة على الحصول على المعلومات، وتوظف وسائل الإعلام الرسمية في الدعاية للحزب الحاكم.

جمود السلطة وعدم تداولها يؤدي إلى يأس المواطنين من التغيير السلمي

تكفل المادة (٤) من الدستور حق المواطنين في المشاركة السياسية بالطرق المباشرة وغير المباشرة المتمثلة بالاستفتاء والانتخابات العامة وهيئات الدولة المختلفة، وتكفل المادة (٢٤) تكافؤ الفرص السياسية، وتكفل المادة (٤٢) حق الإسهام في الحياة السياسية وحرية الفكر والأعراب في الرأي، وتكفل المادة (٤٣) من الدستور حق كل مواطن في الانتخابات والترشيح والاستفتاء، وتنظم المادتان (٥،٥٨) الأطر الجماعية للمشاركة السياسية المتمثلة بالتعددية السياسية والحزبية وآلياتها، وفي مقدمها الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات غير الحكومية، وقد تم تفصيل هذه الحقوق العامة في القانون رقم (١٣) لسنة2001 بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء، والقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠١ بشأن السلطة المحلية ، والقانون رقم (٦٦)١٩٩١م بشأن الأحزاب والتنظيمات السياسية، القانون رقم (٢٣) بشأن الانتخابات العامة، والقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠١ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والقانون رقم (٢٥) لسنة١٩٩٠ بشأن الصحافة والمطبوعات.

4

جدول رقم (١) مقارنة بين مشاركة النساء في القيد في سجلات الناخبين في بعض الدوائر عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٣، تبين المشاركة التابعة لرغبة الأقارب الذكور.

رقم الدائرة في انتخابات ١٩٩٧ | ٢٠٠٣	انتخابات ١٩٩٧ ذكور	انتخابات ١٩٩٧ إناث	انتخابات ٢٠٠٣ ذكور	انتخابات ٢٠٠٣ إناث
٧٢ | ٢٩٥	١٠٦٤٤	١٦	١٤٤٨٣	٧٦١٤
٩٩ | ٩٥	١٠٨١٣	٨١٠	١٠٣٣٦	٧٨٧٧
١١٠ | ١٠٦	١٢٢٦٤	١٤	١٤٩١٧	٢٣٩٦
١١١ | ١٠٧	٨٥٨٠	١٧٢	٩٤٠٨	٥٧٢
١٧٣ | ١٦٧	٩١٢٦	٣١٢	٩٥٢٧	٢٧٥٢
١٧٩ | ١٧٣	٨٥٥٢	٤	١١٣٦٣	٩٥٣
٢٢٢ | ٢٧٣	٢٢١٥	٢٥١	٧٦٦٧	٣٩٣٦
٢٢٣ | ٢٧٤	١٧٥٤	١٩١	٢٨٦٧	١٣٥٣
٢٣٦ | ٢١٥	١٢٠٠٧	٧٨	١٩٣٩٥	٧٣٤٠
٢٦٧ | ٢٤٥	١٠١٤١	٦٩٧	١٥٣٣٦	١٠١٢٥
٢٩٢ | ٢٦٧	٨٥٢١	٢٩٢	١٣٦٣٣	٦٤٤٦
٢٩٥ | ٢٧٠	١٠٢٨٧	٥٢٩	٢٢٤٩٤	٣١٩٠
٢٩٦ | ٢٧١	١٥١٦٥	٩٧٦	٢٤٩٣٨	٤٤٢٥
٩٣ | ٨٩	١٠٠٤٣	٥٠	١٠٧٢٥	٢٢
١٧٨ | ١٧٢	٨١٣٢	٧	١٢١٨٠	٢٤

واقع المشاركة السياسية

شهدت المنظومة التشريعية اليمنية المتعلقة بالمشاركة السياسية تطوراً مهماً خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٣، مع ذلك لم تكن التشريعات التي صدرت خلال تلك الفترة متوائمة بشكل تام مع معايير حقوق الإنسان وفقاً للقانون الدولي، فضلاً عن ذلك بدأت منذ عام ١٩٩٤ بالتراجع عن تلك التوجهات، الأمر الذي أثر سلباً على مستوى وطبيعة المشاركة السياسية للمواطنين اليمنيين، وقد ساهمت البنى الاجتماعية والتوجهات الثقافية التقليدية السائدة في المجتمع اليمني في إضفاء طابع شكلي على المشاركة السياسية، فأضحت أقرب إلى

التعبئة السياسية منها إلى المشاركة السياسية الإرادية، القائمة على حرية الاختيار، الأمر الذي خلق خلال الأعوام الثلاثة الماضية رأياً عاماً مطالباً بالإصلاح السياسي
ليس في قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية تدابير تحقق الفصل بين الحزب الحاكم وأجهزة الدولة وإمكانياتها، مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين الجماعات السياسية، ويجعل نتائج الانتخابات تحكمية ومحددة سلفاً، الأمر الذي يترتب عليه فقدان الأمل في التغيير عبر المشاركة السياسية[1].

يقوم نظام الانتخابات المعمول به على الانتخاب الفردي بالأغلبية النسبية، الأمر الذي ترتب عليه إقصاء النساء عن المشاركة في البرلمان، فلم تصل نسبة تمثيل المرأة في كل برلمان من البرلمانات الثلاثة (١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠٣م) إلى ١%، فقد فازت امرأتان في مقابل ٢٩٩ رجل عام ١٩٩٣م، وامرأتان في مقابل ٢٩٩ رجلاً أيضاً في انتخابات عام ١٩٩٧م، وامرأة واحدة في مقابل ٣٠٠ رجل في انتخابات عام ٢٠٠٣.

بشكلٍ عام فإن مشاركة المرأة هي مشاركة تابعة dependant participation، حيث تشارك متى ما أراد الرجل لها أن تشارك، وتمتنع إذا منعها، ففي الدائرة ٨٩ بمحافظة إب لم تسجل في سجلات قيد الناخبين سوى ٢٢ امرأة في مقابل ١٠٢٥٤ ناخباً من الذكور
وفي الدائرة ١٧٢ بمحافظة الحديدة ٢٤ امرأة في مقابل ١٢١٨٠ ناخباً من الذكور، حيث كان السكان المحليون الذكور في هاتين الدائرتين قد اتفقوا على عدم السماح للنساء بالتسجيل في سجلات قيد الناخبين، وعدم مشاركتهن في الاقتراع، الأمر الذي يدل على أن مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٣ لم تكن مشاركة حقيقية مبنية على الاختيار الحر، بل كانت مجرد تعبئة سياسية.

5

إطار لمناقشة المشاركة السياسية:

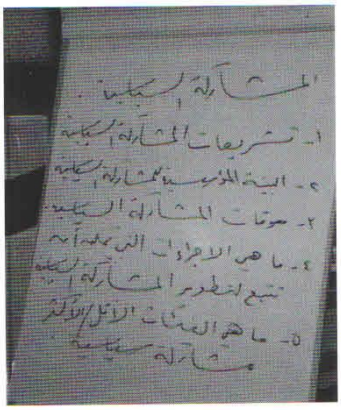

ماذا يعني مفهوم المشاركة السياسية؟، كيف تفهم الفئات المختلفة من المواطنين اليمنيين مفهوم المشاركة السياسية؟، ما هي مجالات المشاركة السياسية ذات الأولوية بالنسبة لهم؟، وما هي الآليات الأكثر نجاعة وملائمة للمشاركة السياسية؟، لماذا يسعى المواطنون إلى المشاركة في إدارة الشأن العام ؟، ما هي أهداف المشاركة السياسية؟، كيف يمكن تطوير المشاركة السياسية، ما مدى رضا المواطنين اليمنيين عن مستوى مشاركتهم، آلياتها، عملياتها، والتشريعات المتعلقة بها؟، ما هي جوانب القصور المتعلقة بها، كيف يمكن إصلاحها؟، ما هي البدائل المتوفرة للإصلاح؟، وما هي الفرص والتحديات المرتبطة بكل بديل؟.

لا يملك أحدنا إجابة على التساؤلات والقضايا المثارة أعلاه، فالإجابة عليها تتطلب مناقشات واسعة بين المواطنين، تأخذ بعين الاعتبار اختلاف مستوياتهم الاجتماعية

1 تحذر الدراسات من استمرار هذه الحالة حتى لايفقد المواطن كل حافز للشراكة السياسية، ومن تلك الانتخابات في اليمن: في تقرير التطور الديمقراطي في اليمن، تنفيذ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (أيدا) بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية لعام ٢٠٠٥م بيروت ٢٠٠٥م.

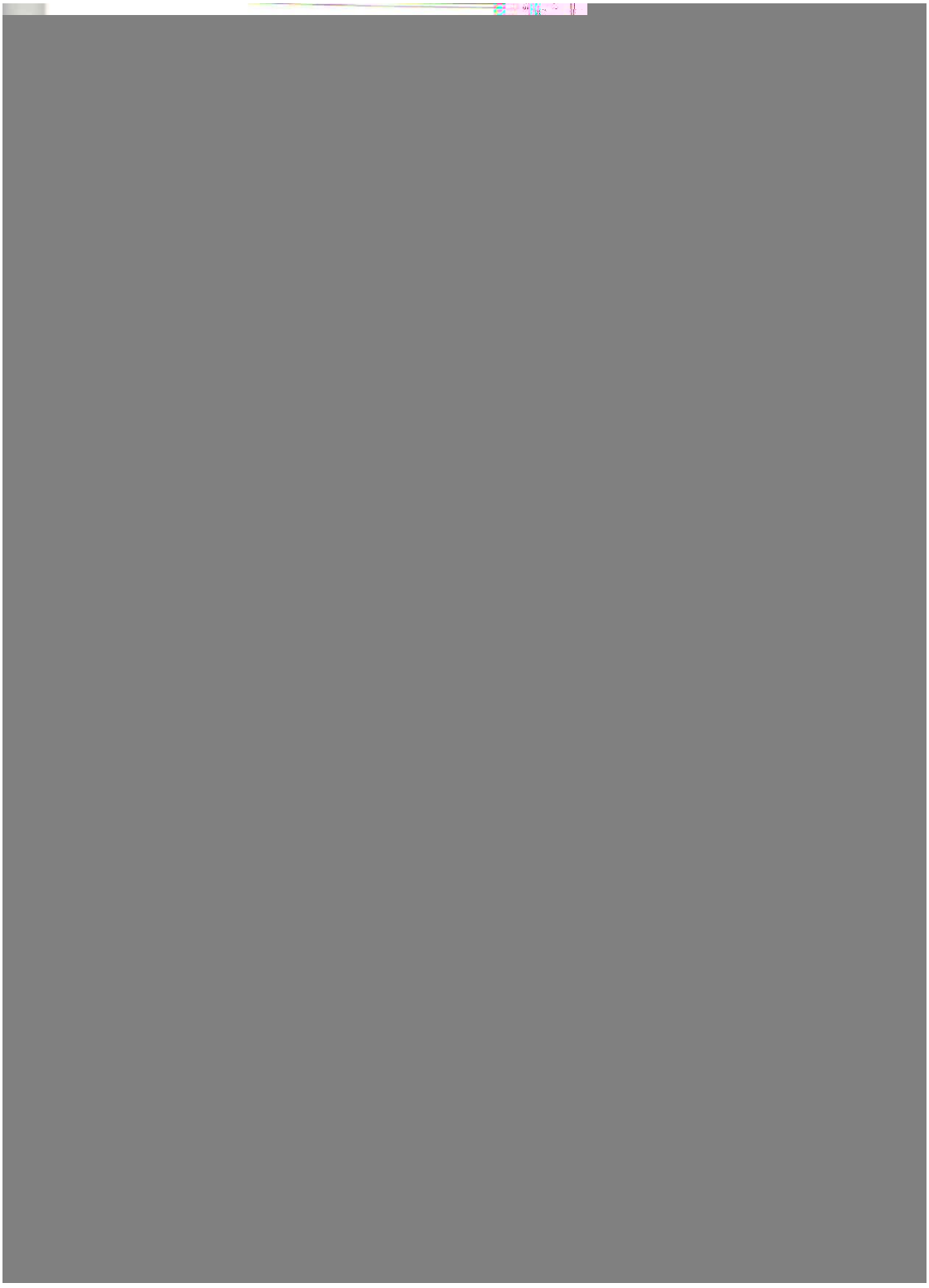

المقاربة الأولى

المقاربة الأولى: المشاركة عبر الأحزاب السياسية والعمليات الانتخابية.

المشاركة تجسيد لحق المواطنين في تغيير حكامهم

ينظر المناصرون لهذه المقاربة إلى الديمقراطية باعتبارها نظام للحكم يقوم على التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، وبالتالي فإن الهدف الأساس للمشاركة السياسية في المجتمع الديمقراطي يتمثل في سعي كل فئة من الفئات الاجتماعية للحصول على قدر أكبر من القوة السياسية، والتمثيل في مؤسسات السلطة المختلفة. يسعى مؤيدو هذه المقاربة إلى تكريس ديمقراطية تمثيلية، وبالتالي فإن الانخراط في الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات تمثل الآلية الرئيسة للمشاركة السياسية، ويرون أن التحول الديمقراطي في اليمن، والذي بدأ عام ١٩٩٠، لم يؤد إلى تداول سلمي للسلطة، يرجع ذلك إلى عدم ملائمة التشريعات الانتخابية، وأنها تؤدي إلى تجميد السلطة أكثر مما تؤدي إلى تداولها، فالنظام الانتخابي الفردي بالأغلبية النسبية، ساهم في وصول النخبة التقليدية إلى البرلمان، واستمرارها في الهيمنة عليه، فمعظم أعضاء مجلس النواب هم من شيوخ القبائل، وكثير منهم مستمرون في عضويته منذ عام ١٩٩٣ حتى الآن، وفي بعض الحالات التي توفي فيها بعض الأعضاء أو تقدم بهم السن، فاز بمقاعد المجلس أبناءهم أو إخوانهم، الأمر الذي يكرس مبدأ الوراثة للسلطة التشريعية أكثر مما يكرس مبدأ التداول، وبالتالي فإن تطوير المشاركة السياسية يتطلب إصلاح التشريعات الانتخابية.

ماذا يقول المؤيدون لهذه المقاربة

- تؤدي إلى استعادة دور البرلمان كمؤسسة تشريعية ورقابية على عمل الحكومة ، من خلال إيصال نواب مشرعين لا نواب خدمات.
- آلية فعالة لتكريس مبدأ المواطنة المتساوية، من خلال تقوية المؤسسات الحديثة، وإضعاف البنى التقليدية، ذات الطبيعة البطريركية والذكورية، التي تقوم على التراتبية وإقصاء وتهميش النساء والفئات الاجتماعية الضعيفة .
- يساهم في بناء الأمة.
- يكرس دولة القانون حتى وإن لم يؤدي إلى تداول السلطة على المدى القريب.
- يعزز الوحدة والمصالحة الوطنية، لاسيما أن اليمن شهدت حربا بين طرفي الوحدة عام ١٩٩٤، الأمر الذي ولد شعوراً لدى الطرف المهزوم وأنصاره بأن الوحدة قامت على الغلبة.

ماذا يقول المعارضون لهذه المقاربة

- يؤدي إلى تشكل نخبة محترفة للعمل السياسي، ويصبح المواطنون العاديون في ظله مجرد محكمين بين القوى السياسية، لا شركاء مشاركون في النظام السياسي.
- الانتخابات في ظل تركز السلطة تؤدي إلى تداول الوظائف العليا، لا إلى تداول السلطة.
- هذا المدخل بلائم الديموقراطيات الراسخة، التي ترسخت فيها دولة النظام والقانون، وحيادية واستقلال ونزاهة السلطة القضائية، أما في الديمقراطيات الناشئة، فإنه يصبح عديم الجدوى في ظل انتشار ظاهرة تزوير الانتخابات.
- يقصى المواطنون المستقلون عن المشاركة في المجال السياسي.، ويكرس التعددية السياسية على حساب التعددية الثقافية
- يساهم في تفاقم ظاهرة الفساد السياسي.

يكرس النظام الانتخابي المعمول به حالياً علاقات الموالاة والتبعية الشخصية، فقانون الانتخابات العامة والاستفتاء القائم على الانتخاب الفردي بالأغلبية النسبية، نظام ملائم لتطور التنظيمات التقليدية والقبلية ولا يساهم في تطوير التنظيمات الحديثة، لاسيما الأحزاب السياسية. وبالتالي فإن المشاركة السياسية للفرد في المجتمع اليمني أضحت مشاركة تابعة، وليست مشاركة مستقلة قائمة على الإرادة الحرة، فالناخب لا يصوت لبرنامج سياسي، ولا يصوت لتوجه اقتصادي، بل يصوت لأفراد، وهذا لا ينطبق على الانتخابات البرلمانية فقط، بل يشمل الانتخابات الرئاسية والمحلية، بل وينسحب على

المدنية والسياسية، وينمي إمكانياتهم في ممارسة النضال السلمي من خلال الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وتوظيف الإعلام الحر والرأي العام الواعي، لاستخلاص حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبما يمكنهم من أن يؤثروا في مضمون القرارات العامة المؤثرة على حياتهم ومصالحهم المشروعة، وهو ما لا يتأتى دون احترام حقوق الإنسان الأساسية وفي مقدمتها الحق في التنظيم والحق في حرية الرأي والتعبير.

ليس المهم أن ينتخب الناس حكامهم بل أيضاً أن يعرفوا ماذا يفعل حكامهم

يرى مؤيدو هذه المقاربة أن الانتخابات في اليمن تحولت إلى غاية بحد ذاتها، ولم تؤد حتى الآن إلى تداول سلمي للسلطة، الأمر الذي يمثل مظهراً من مظاهر أزمة المشاركة السياسية، ويخلق لدى المواطن شعوراً باليأس من التغيير السلمي للسلطة، فقد شهدت اليمن منذ عام ١٩٩٠ حتى الآن ثلاث دورات انتخابية برلمانية ودورتان انتخابيتان رئاسيتان ودورتين انتخابيتين محليتين، إلا أن هذه الدورات الانتخابية لم تؤد إلى تداول سلمي للسلطة، بل على العكس من ذلك تماماً، فقد تعاظمت هيمنة الحزب الحاكم على السلطة، فعلى الرغم من تنامي معدلات الفقر بمعدلات متسارعة، وتراجع مؤشرات التنمية البشرية، وتنامي الفساد، وتراجع قدرة الدولة على السيطرة عليه، وتراجع قدرتها على فرض سيادة القانون، إلا أن الحزب الحاكم حقق نجاحات مضطردة في هذه الدورات الانتخابية، فقد تزايد عدد مقاعد البرلمان التي فاز بها الحزب الحاكم من ١٢٢ مقعداً عام ١٩٩٣، إلى ١٨٧ مقعداً عام ١٩٩٧، ثم إلى ٢٢٦ مقعداً عام ٢٠٠٣(٢)، وقد شهدت العمليات الانتخابية المختلفة عدداً من الانتهاكات التي تضعف ثقة المواطنين بها.

شكل رقم ( ) التوزيع النسبي للأصوات التي حصل عليها المرشحون الحزبيون والمستقلون في الانتخابات البرلمانية في الدورات الثلاث (١٩٩٣، ١٩٩٧، و ٢٠٠٣).

تسوية بين النتائج المحتملة (الإيجابية والسلبية)

المقاربة الثانية

المقاربة الثانية: المشاركة عبر وسائل الإعلام وتوسيع حرية الرأي والتعبير

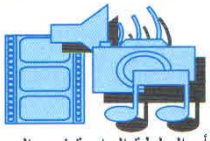

يتطلب النظام الديمقراطي كما يرى مؤيدو هذه المقاربة وجود أربع آليات مؤسسية، اصطلح في الفكر السياسي الحديث على تسمية الثلاث الأولى منها بسلطات الدولة الثلاث (التشريعية، التنفيذية، والقضائية)، أما الآلية الرابعة أو السلطة الرابعة فهي الصحافة، وبالتالي فإن الصحافة تشكل مكوناً أساسياً من مكونات النظام الديمقراطي. يقول مؤيدو هذه المقاربة: إن الهدف الرئيس للمشاركة السياسية هو تغيير السياسات وليس تغيير الحكام، ويقولون: " ليس المهم من الذي يحكم، ولكن المهم كيف يحكم ".

ينطلق مناصرو هذه المقاربة من مقولة: " إن القدرة على التأثير على السلطة أهم من ممارستها "، فالهدف من المشاركة هو ضمان مصالح الفئات المختلفة في المجتمع، وبالتالي فإن مشاركة المواطنين والجماعات الاجتماعية المختلفة في المجتمع، لا يتحدد من خلال تواجد ممثليها في أجهزة السلطة ومواقع صناعة القرار، بل من خلال قدرتهم على التأثير على عمليات صناعة القرار، وإعاقة القرارات التي تؤثر سلباً على مصالحهم وحقوقهم، وهو أمر لا يتحقق دون وجود آليات كفؤة وملائمة لإيصال أصواتهم إلى مؤسسات صناعة القرار، وتمثل الصحافة الحرة والمستقلة واحدة من أهم هذه الآليات، وبالتالي فإن تطوير المشاركة السياسية، يتم من خلال توسيع مجال حرية الصحافة وتعدديتها، وتعزيز استقلاليتها

ماذا يقول المؤيدون لهذه المقاربة

- لا تتحقق التعددية السياسية ومشاركة المواطنين في المجتمع الديمقراطي، دون وجود إعلام حر، متعدد، نزيه، ومستقل.
- المجتمعات التي يتوفر فيها إعلام حر ومتعدد أكثر قدرة على تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد والمصلحة العامة.
- في ظل التحرير الكامل لقطاع الإعلام ستخضع وسائل الإعلام لقانون انتخاب السوق، وتطرد وسائل الإعلام المسئولة والجادة وسائل الإعلام المسفة.
- تحرير قطاع الإعلام وضمان حريته واستقلاله ونزاهته وتعدديته يعزز ثقة المواطنين بحكومتهم.
- آلية فعالة لإشراك النساء في مجتمع يرفض مشاركة المرأة، ويكرس الثقافة الديمقراطية وثقافة المشاركة، وهو ما تفتقر إليه الديمقراطيات الناشئة، ويمثل آلية بديلة لآليات الديمقراطية المباشرة.

ماذا يقول المعارضون لهذه المقاربة

- التحرير الكامل لقطاع الإعلام سياسة تأخذ بها مجتمعات الديمقراطيات الراسخة، أما في مجتمعات الديمقراطيات الناشئة فيصعب تحرير الإعلام بسبب عدم توفر ضمانات كافية لحماية الصحفيين.
- لا يتمتع هذا الخيار بالفعالية بسبب غياب ثقة المواطنين بوسائل الإعلام.
- هذا الخيار يتطلب وجود حكومة مسئولة ومستجيبة لمواطنيها، وهو أمر غير متوفر حالياً.
- هذا الخيار سوف يقصي المواطنين الأميين الذين تبلغ نسبتهم حوالي (٤٥%) من إجمالي السكان من مجال المشاركة السياسية.
- سوف يتم إقصاء معظم مواطني الريف الذين لا تتوزع الصحافة المكتوبة في مناطقهم، والذين لا يتمكنون من الوصول إلى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة بسبب عدم توفر التيار الكهربائي.

المشاركة السياسية الحقيقية هي التي ينفذها مواطنون مطلعون، فليس المهم أن ينتخب الناس حكامهم، بل المهم هو أن يعرفوا ماذا يفعل الحكام الذين انتخبوهم، ولا يتحقق ذلك دون توفر مستوى مقبول من الشفافية.

يشير مصطلح الشفافية إلى قدرة الناس على الحصول على المعلومات حول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية، وحول كل القضايا المتصلة بالشأن العام، وحقهم في معرفة كل الأنشطة التي تمارسها المؤسسات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية التي ترتبط بمصالحهم اليومية والعامة، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل أداء مختلف المؤسسات العامة لأعمالها بشكل علني، فتتجسد الشفافية والعلنية على سبيل المثال عندما تسمح المحاكم للمواطنين بحضور جلساتها، وتنشر الصحف الأسعار المتأرجحة للأسهم في الأسواق المالية، ويكون من حق المواطنين الذهاب إلى المحاكم وأقسام الشرطة للحصول [illegible] نسخ من القضايا المنظورة في المحاكم والبلاغات التي تلقتها أقسام

احتكار
الدولة
الإعلام
المقروء
والمسموع

منحهم تصاريح، بحجة أن القانون لم ينص صراحة على السماح للأفراد والقطاع الخاص بتأسيس وامتلاك المحطات الإذاعية والقنوات التلفزيونية، وقد أعيد طرح قضية احتكار الحكومة ملكية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في فترة ما قبل الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦ على الرغم من أن معظم الصحف التي تصدر في اليمن هي صحف حكومية، أو تصدر بدعم غير معلن من الحكومة أو أطراف فيها ، أو هي موالية لها، أما التلفزيون والإذاعة فتحتكر الحكومة ملكيتهما، وعلى الرغم من القصور في قانون الصحافة والمطبوعات، وما تتعرض له الصحف الحزبية والمستقلة من ضغوط قانونية وغير قانونية، إلا أن الممارسة الواقعية تشير إلى أن عدداً غير قليل من الصحفيين المستقلين قاوموا بصلابة هذه الضغوط، واستطاعوا التعبير عن المشكلات والقضايا العامة بجراءة، وبالتالي فإن الصحافة المستقلة في اليمن فضلاً عن كونها تمثل أهم مصادر المعلومات للمواطن العادي، تمثل الآلية الوحيدة المتاحة لإيصال أصواتهم إلى أجهزة السلطة ومؤسسات صناعة القرار، وعبرها استطاع المواطنون المشاركة في صناعة القرار السياسي من خلال التأثير على المسئولين الحكوميين.

لتطوير دور وسائل الإعلام كآلية من آليات المشاركة السياسية للمواطنين، تبنى بعض الصحفيين فكرة إلغاء قانون الصحافة، وذلك انطلاقاً من تصور أن حرية الصحافة الحقيقية، يتم تحقيقها بصورة أكبر في البلدان التي لا تمتلك قانوناً خاصاً لتنظيم الصحافة، والاحتكام بدلاً عنه إلى نصوص الدستور، والقانون الجنائي والمدني، ويعتقد أنصار هذا الرأي إن إلغاء قانون الصحافة سيوفر لوسائل الإعلام مزيد من الحرية في التعبير عن أراء المواطنين تجاه القضايا العامة، وتوجهاتهم السياسية، بحرية مطلقة دون قيود، ويرون أن قانون الصحافة لا يشكل وسيلة مثلى لحماية الحقوق، وأن تجارب التاريخ تشير إلى أن البلدان الديكتاتورية والشمولية ذات الرقابة الصارمة هي بلدان ينخرها الفساد. وتتعرض لصراعات مدمرة ودامية.

تسوية بين النتائج المحتملة (الإيجابية والسلبية)

- غياب قانون للصحافة قد يفرز صحافة غير مسئولة في بعض الأحيان، تسيء لسمعة بعض المواطنين دون حق.
- تحرير قطاع الإعلام المرئي والمسموع قد يؤدي إلى طغيان الإعلام الهابط على الإعلام المسئول.
- إلغاء قانون الصحافة والمطبوعات يفضي إلى إخضاع الصحفيين لمزيد من الضغوط والقيود التي تفرضها القوانين العقابية الأخرى.
- بقدر ما يتضمن قانون الصحافة والمطبوعات من قيود على حرية الصحفيين، بقدر ما يوفر لهم من ضمانات وحماية، وإلغاءه سوف يعرض الصحفيين للانتهاكات والأعمال الانتقامية من قبل بعض المسئوليين الحكوميين وأعضاء النخب التقليدية.

المقاربة الثالثة

المقاربة الثالثة: إصلاح السلطة المحلية

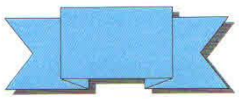

معيار الحكم على طبيعة توجهات نظام الحكم من منظور مؤيدو هذه المقاربة، هو مدى تمركز أو عدم تمركز السلطة، فإذا كان الحكم يقوم على المركزية وتركز السلطات، فإنه حكم غير ديمقراطي، ولا يشرك المواطنين ولا يخدم أهدافهم في التنمية البشرية، والعكس تماماً صحيح، فإن النظام اللامركزية هو النظام الملائم لإشراك المواطنين في إدارة الشأن العام، ففضلاً عن وظائفها التنموية فإن المجلس المحلية تمثل مدارس أولية للتنشئة السياسية من خلال ما توفره لأعضائها من فرص للمشاركة واكتساب المهارات التي تمكنهم من المشاركة في الأنشطة السياسية على مستوى المجتمع، وتساهم في نشر ثقافة المجتمع المدني وثقافة حقوق الإنسان وحقوق المواطنة، فما تمنحه وتضمنه المجالس المحلية من حقوق لأعضائها في المشاركة في صنع القرارات التنظيمية المتصلة بشئونها الداخلية وبتنظيم علاقاتها بغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية هو بمثابة تدريب عملي يؤهلهم للمشاركة بفعالية في العمليات والأنشطة السياسية والمساهمة في صنع القرار على المستوى الوطني.

ليس المهم من الذي يحكم .. المهم كيف يحكم

تساهم اللامركزية في توسيع المشاركة الشعبية في إدارة الشأن العام، فضلاً عن ذلك تساهم في تكريس شروط ومتطلبات النظام الديمقراطي وفي مقدمها: التوازن بين السلطات، وعدم تركيز السلطة بيد الهيئة التنفيذية أو تركيز القرار السياسي والتنموي في العاصمة، حل مشكلات التنمية للمجتمعات المحلية والسيطرة على الفساد السياسي الذي يرافق تركز السلطة وجعل رقابة المجتمعات المحلية مباشرة على أداء السلطة، وتحقيق واحدة من الغايات الرئيسية للديمقراطية، والمتمثلة في التخلص من الصراعات المدمرة على السلطة والثروة وخاصة في البلدان التي تعاني من الانقسامات الحادة كاليمن

ماذا يقول المؤيدون لهذه المقاربة

- المجالس المحلية تعمل على تشتيت الصراع الاجتماعي عوضاً عن تركزه حول السلطة المركزية.
- تخلص العمل السياسي من طابعه النخبوي.
- تراع التعددية الثقافية.
- سوف تخلق حالة من التنافس الإيجاب بين المجتمعات المحلية

ماذا يقول المعارضون لهذه المقاربة

- معظم المواطنين اليمنيين في الريف لا يمتلكون مهارات التخطيط التنموي الذي يتطلبه العمل في المجالس المحلية.
- سوف تتفاوت مستويات التنمية في المناطق حسب تفاوت المستويات التعليمية.
- سوف تخلق صراعاً بين سكان المجتمعات المحلية حول الموارد المشتركة.
- سوف تتغلب الهويات المحلية على الهوية الوطنية..

بدأت اليمن في التحول إلى اللامركزية عام ٢٠٠٠ عندما صدر القانون رقم (٤) بشأن

المجالس المحلية، والذي كفل للمواطنين الحق في انتخابات أعضاء المجالس المحلية للمحافظات والمديريات، غير أن هذه المشاركة لم تحقق قيام سلطة محلية لسببين رئيسيين، الأول استمرار السلطة المحلية من فروع السلطة التنفيذية المركزية، والثاني تعيين رؤساء المجالس المنتخبة من قبل رئيس السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية).

ما يجب عمله

- تطوير السلطة المحلية بما يكفل انتخاب محافظي المحافظات ومديري المديريات
- توسيع صلاحيات المجالس المحلية.
- تعديل القوانين التي تتعارض مع تحقيق مبدأ اللامركزية المالية والإدارية.
- استكمال البناء المؤسسي للسلطة المحلية وتعزيز مواردها بما يمكنها القيام بدورها في تحقيق التنمية المحلية.
- إعادة النظر في التقسيم الإداري.
- على الدولة أن تنفذ برامج لبناء قدرات أعضاء المجالس المحلية.

لتطوير السلطة المحلية يجب تعديل القانون رقم (٤) لعام ٢٠٠٠ بشأن المجالس المحلية، بحيث ينص صراحة على اعتماد مبدأ الانتخاب لكل أعضاء المجالس المحلية ، ويشمل ذلك المحافظين ومديري المديريات، طبقاً للقواعد الأساسية للانتخاب النسبي، ويمنح المجالس المحلية المنتخبة سلطات إدارة كافة الشؤون المحلية ومؤسسات الدولة المحلية التنفيذية والخدمية ووضع وتنفيذ الخطط التنموية المحلية، ويستثنى من ذلك المشروعات ذات الطابع الوطني، ومشروعات استغلال الثروات الطبيعية، والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية، ومؤسسات الضمان والتأمين الاجتماعي والهيئات والمؤسسات التي يتطلب النظام الديمقراطي استقلاليتها وفقاً للدستور.

تسوية بين النتائج المحتملة (الإيجابية والسلبية)

- قد يؤدي إلى انتقال الصراع من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، الأمر الذي يترتب عليه انهيار التضامن القائم في المجتمعات المحلية.
- سوف يبطئ عمليات بناء الأمة.
- سوف تتعزز سلطة النخبة التقليدية في الريف مما يكرس أشكال التمايز القائمة.
- سوف تقصى النساء من مجال المشاركة السياسية بسبب التوجهات الذكورية للتنظيمات التقليدية السائدة في الريف (التنظيمات القبلية.

الخاتمة

المقاربات الثلاث التي عرضت في هذا الكتيب إذا تم النظر إليها وتحليلها من منظور المشاركة السياسية، فإنها تبدو مقاربات متقابلة، حيث تنظر بعض الفئات والجماعات الاجتماعية والسياسية، أو بعض المواطنين إلى أن المشاركة السياسية تتحقق من خلال الأحزاب السياسية والانتخابات، فيما يرى البعض الأخر أن المشاركة السياسية تتحقق من خلال توفر مساحة من حرية الرأي والتعبير ووسائل إعلام حرة ومستقلة، يستطيع المواطنون من خلالها التعبير عن توجهاتهم، وعرض مشكلاتهم، وإيصال أصواتهم من خلالها إلى أجهزة السلطة ومؤسسات صناعة القرار، فيما يعتقد آخرون أن المشاركة السياسية تتحقق حين يتمكن المواطنون من إدارة الشئون العامة لمجتمعاتهم المحلية، وذلك من خلال المجالس المحلية.

أما إذا نظر إلى تلك المقاربات من منظور الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإنها تبدو مقاربات متكاملة، فالديمقراطية الحقيقية هي التي تضمن فضلاً عن متطلبات أخرى، التعددية السياسية وحق المواطنين في التجمع والمشاركة في تأسيس الجمعيات والتنظيمات الحزبية والانتساب إليها، وحقهم في انتخاب حكامهم ومحاسبتهم وتغييرهم عبر الانتخابات، وحق المواطنين في حرية الرأي والتعبير عنه، وحق المواطنين في التنمية البشرية، والتعددية الثقافية، وإدارة الشئون العامة لمجتمعاتهم المحلية، ولا يتحقق ذلك في ظل النظم الشمولية، أو التسلطية، أو المركزية، بل في ظل النظم التعددية واللبرالية واللامركزية، وتلك الحقوق جميعاً حقوق متكاملة يكفل أحدها الأخر، وبالتالي فهي لا تخضع للتجزئة، أو للترتيب في سلم أولويات.

على الرغم من ذلك فقد تم عرض تلك المقاربات في هذا الكتيب باعتبارها مقاربات متقابلة، وذلك لعدة أسباب، السبب الأول يرجع إلى طبيعة موضوع الكتيب، والذي يتركز حول المشاركة السياسية، لا حول الديمقراطية. السبب الثاني يتمثل في أن الكتيب جاء خلاصة لعدد من الفعاليات، التي استخدم فيها عدداً من التكنيكات التشاركية Participatory Technics في مقدمها المناقشات البؤرية، وبالتالي فهو يمثل توجهات المشاركين في جلسات المناقشات البؤرية، ولا يمثل وجهة نظر معديه، الذين اقتصر دوريهما على التسهيل خلال المناقشات، والتحرير أثناء إعداد الكتيب، أما السبب الثالث والأهم، فيتمثل في أن هذا الكتيب هو عبارة عن مادة لحفز المناقشات في عدد من منتديات التداول المزمع تنفيذها.

منتديات القضايا العامة (أو الوطنية) هي لقاءات يجتمع فيها المواطنون، للتداول حول الخيارات أو المقاربات المتاحة والممكنة، لمواجهة التحديات التي تعترض القضايا السياسية والاجتماعية العامة التي تهمهم، والتي تؤثر على حياتهم اليومية، ووضع الحلول للمشكلات المتعلقة بقضاياهم العامة، كالمشاركة والتمثيل السياسي، الاقتصاد، التعليم، الرعاية الصحية، السياسة الخارجية، الفقر، والجريمة، حيث يتم خلال عملية التداول العام الموازنة بين كلفة ومنافع كل خيار من الخيارات، ويعمق المشاركون في التداول فهمهم لخياراتهم ويدخلون في تسويات مع المشاركين الذين يتبنون وجهات نظر أخرى وخيارات أخرى، وبالتالي يخلصون إلى رؤى مشتركة حول القضايا العامة، فضلاً عن ذلك فإن منتديات التداول تمثل آلية من آليات توسيع مجال النقاش العام حول القضايا العامة، وإيصال أصوات المواطنين إلى مؤسسات السلطة وأجهزة صناعة القرار.

مقارنة الخيارات

	ماذا يقول المؤيدون	ماذا يقول المعارضون	تسوية
المقاربة الأولى	• تؤدي إلى استعادة دور البرلمان كمؤسسة تشريعية ورقابية على عمل الحكومة ، من خلال إيصال نواب مشرعين لا نواب خدمات. • آلية فعالة لتكريس مبدأ المواطنة المتساوية، من خلال تقوية المؤسسات الحديثة، وإضعاف البنى التقليدية، ذات الطبيعة البطريركية والذكورية، التي تقوم على التراتبية وإقصاء وتهميش النساء والفئات الاجتماعية الضعيفة. • يساهم في بناء الأمة. • يكرس دولة القانون حتى وإن لم يؤدي إلى تداول السلطة على المدى القريب. • يعزز الوحدة والمصالحة الوطنية، لاسيما أن اليمن شهدت حرباً بين طرفي الوحدة عام ١٩٩٤، الأمر الذي ولد شعوراً لدى الطرف المهزوم وأنصاره بأن الوحدة قامت على الغلبة.	• يؤدي إلى تشكل نخبة محترفة للعمل السياسي، ويصبح المواطنون العاديون في ظله مجرد محكمين بين القوى السياسية، لا شركاء مشاركون في النظام السياسي. • الانتخابات في ظل تركز السلطة تؤدي إلى تداول الوظائف العليا، لا إلى تداول السلطة. • هذا المدخل يلاءم الديمقراطيات الراسخة، التي ترسخت فيها دولة النظام والقانون، وحيادية واستقلال ونزاهة السلطة القضائية، أما في الديمقراطيات الناشئة، فإنه يصبح عديم الجدوى في ظل انتشار ظاهرة تزوير الانتخابات. • يقصي المواطنون المستقلون عن المشاركة في المجال السياسي.، ويكرس التعددية السياسية على حساب التعددية الثقافية. • يساهم في تفاقم ظاهرة الفساد السياسي.	• في مقابل تطوير مستوى مشاركة القوى السياسية سوف يتراجع مستوى مشاركة الجماعات غير السياسية والمستقلون. • تطوير التعددية السياسية على حساب التعددية الثقافية. • سوف يؤدي إلى خلق نخبة سياسية محترفة ويقصي المواطنين. • سوف تتراجع أهمية الروابط والجمعيات غير الحكومية. • قد يؤدي إلى وصول قوى غير ديمقراطية إلى السلطة تتنكر للعملية الديمقراطية ولا تقبل بمبدأ تداول السلطة بعد ذلك.
المقاربة الثانية	• لا تتحقق التعددية السياسية ومشاركة المواطنين في المجتمع الديمقراطي، دون وجود إعلام حر ، متعدد، نزيه، ومستقل. • المجتمعات التي يتوفر فيها إعلام حر ومتعدد أكثر قدرة على تحقيق التوازن بين حقوق الأفراد والمصلحة العامة. • في ظل التحرير الكامل لقطاع الإعلام ستخضع وسائل الإعلام لقانون انتخاب السوق، وتطرد وسائل الإعلام المسئولة والجادة وسائل الإعلام المسفة. • تحرير قطاع الإعلام وضمان حريته واستقلاله ونزاهته وتعدديته يعزز ثقة المواطنين بحكومتهم. • آلية فعالة لإشراك النساء في مجتمع يرفض مشاركة المرأة، ويكرس الثقافة الديمقراطية وثقافة المشاركة، وهو ما تفتقر إليه الديمقراطيات الناشئة، ويمثل آلية بديلة لآليات الديمقراطية المباشرة.	• التحرير الكامل لقطاع الإعلام سياسة تأخذ بها مجتمعات الديمقراطيات الراسخة، أما في مجتمعات الديمقراطيات الناشئة فيصعب تحرير الإعلام بسبب عدم توفر ضمانات كافية لحماية الصحفيين. • لا يتمتع هذا الخيار بالفعالية بسبب غياب ثقة المواطنين بوسائل الإعلام. • هذا الخيار يتطلب وجود حكومة مسئولة ومستجيبة لمواطنيها، وهو أمر غير متوفر حالياً. • هذا الخيار سوف يقصي المواطنين الأميين الذين تبلغ نسبتهم حوالي (٤٥%) من إجمالي السكان من مجال المشاركة السياسية. • سوف يتم إقصاء معظم مواطني الريف الذين لا تتوزع الصحافة المكتوبة في مناطقهم، والذين لا يتمكنون من الوصول إلى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة بسبب عدم توفر التيار الكهربائي.	• غياب قانون للصحافة قد يفرز صحافة غير مسئولة في بعض الأحيان، تسيء لسمعة بعض المواطنين دون حق. • تحرير قطاع الإعلام المرئي والمسموع قد يؤدي إلى طغيان الإعلام الهابط على الإعلام المسئول. • إلغاء قانون الصحافة والمطبوعات يفضي إلى إخضاع الصحفيين لمزيد من الضغوط والقيود التي تفرضها القوانين العقابية الأخرى. • بقدر ما يتضمن قانون الصحافة والمطبوعات من قيود على حرية الصحفيين، بقدر ما يوفر لهم من ضمانات وحماية، وإلغاءه سوف يعرض الصحفيين للانتهاكات والأعمال الانتقامية من قبل بعض المسئولين الحكوميين وأعضاء النخب التقليدية.
المقاربة الثالثة	• المجالس المحلية تعمل على تشتيت الصراع الاجتماعي عوضاً عن تركزه حول السلطة المركزية. • تخلص العمل السياسي من طابعه النخبوي. • تراع التعددية الثقافية. • سوف تخلق حالة من التنافس الإيجاب بين المجتمعات المحلية	• معظم المواطنين اليمنيين في الريف لا يمتلكون مهارات التخطيط التنموي الذي يتطلبه العمل في المجالس المحلية. • سوف تتفاوت مستويات التنمية في المناطق حسب تفاوت المستويات التعليمية. • سوف تخلق صراعاً بين سكان المجتمعات المحلية حول الموارد المشتركة. • سوف تتغلب الهويات المحلية على الهوية الوطنية..	• قد يؤدي إلى انتقال الصراع من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، الأمر الذي يترتب عليه انهيار التضامن القائم في المجتمعات المحلية. • سوف يبطئ عمليات بناء الأمة. • سوف تتعزز سلطة النخبة التقليدية في الريف مما يكرس أشكال التمايز القائمة. • سوف تقصى النساء من مجال المشاركة السياسية بسبب التوجهات الذكورية للتنظيمات التقليدية السائدة في الريف (التنظيمات القبلية.

ملاحظات المستخدم

رقم الإيداع بدار الكتب
(573)